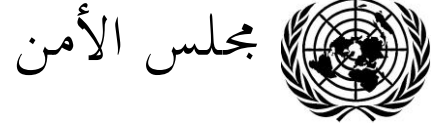


Distr.: General
21 September 2015



Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الوثيقة S/2015/688 المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والوثيقة S/2015/693 المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكتب إليكم لأبلغ مجلس الأمن أن المملكة المتحدة وأستراليا وفرنسا تتخذ حالياً تدابير عسكرية ضد الجمهورية العربية السورية، مستندة في ذلك إلى تحريف مقصود لنص المادة ١٥ من الميثاق، وذلك في تناقض فاضح مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) والتي أكدت جميعها على احترام الدول لوحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية.

لقد نصت المادة ٥١ من الميثاق، أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي..."، وادعت فرنسا وبريطانيا وأستراليا بأنها تقوم بهذه التدابير استجابة لطلب جمهورية العراق، دعماً للجهود الجماعية في دفاع العراق عن النفس، وتود حكومة الجمهورية العربية السورية، في هذا السياق، أن توضح ما يلي:

- تستغرب سورية قيام دول يتمتع بعضها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن بانتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتجروء على تفسيره بطريقة تؤدي إلى تحريف معاني هذه الفقرة الهامة والحساسة من الميثاق، بما قد يؤدي إلى نشر الفوضى والحروب في العالم، علماً بأن سورية لم تتقدم بأي طلب من هذا النوع، وأنه سبق



لمجلس الأمن أن اعتمد العديد من القرارات حول مكافحة الإرهاب في سورية، مما يتطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بها.

- إن الجيش العربي السوري ووفقاً لواجباته الدستورية وبتفويض من الحكومة السورية لم يتوان، منذ أكثر من أربع سنوات، عن التصدي للإرهاب ومحاربة الجماعات الإرهابية المسلحة، مثل "داعش" و "جبهة النصرة" وباقي التنظيمات المرتبطة بالقاعدة، المدعومة من تركيا والأردن والسعودية وقطر ودول غربية معروفة تقوم بتمويل وتسليح وإيواء وتدريب هذه الجماعات الإرهابية. إن على من يريد فعلاً مكافحة الإرهاب في سورية، أن يعترف بالإنجازات التي يقوم بها الجيش العربي السوري والقوات المسلحة السورية في مكافحة الإرهاب والتنسيق معه.

- إن ما يقوم به الجيش العربي السوري في محاربة "داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما من تنظيمات إرهابية مسلحة يكذب العبارات السخيفة والكاذبة التي لا تستحق الرد عليها، والتي وردت بشكل خاص في رسالة أستراليا، ناهيك عن الفشل الذي يواجهه ما يسمى بـ "التحالف الدولي" الذي تقوده أمريكا، والذي لم يحقق شيئاً ملموساً حتى الآن في الحرب على هذه التنظيمات الإرهابية، بل سمح لتنظيم "داعش" الإرهابي والجماعات الدائرة في فلكه والمتحالفة معه، بالتمدد والتنقل والانتشار بحرية، لا في سورية والعراق فحسب، بل وفي مصر وليبيا واليمن وتونس والكويت والسعودية، وحتى في عقر بعض الدول الغربية التي تشجع بتصرفاتها وخطابها السياسي على الأعمال الإرهابية.

- إن أي تواجد مسلح فوق الأرض السورية أو أي من مجالاتها البرية أو الجوية أو البحرية لأية دولة دون موافقة الحكومة السورية، بذريعة مكافحة الإرهاب يعتبر انتهاكاً للسيادة السورية. إن مكافحة الإرهاب على الأرض السورية يتطلب التعاون والتنسيق الوثيق مع الحكومة السورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

- إن المكافحة الحقيقية للإرهاب تقتضي من الحكومات البريطانية والأسترالية والفرنسية وأجهزتها التوقف عن تصدير الإرهابيين والمتطرفين إلى سورية، والامتناع عن توفير الدعم اللوجستي والمنبر الإعلامي لهم لبث أفكارهم الظلامية الهدامة.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على ضرورة احترام المملكة المتحدة وأستراليا وفرنسا لقرارات مجلس الأمن وخاصة القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٠١٤ (٢٠١٤)

و ٢١٩٩ (٢٠١٥) التي أكدت جميعها على أهمية احترام الدول لوحدة وسيادة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية، وتطالب بوقف كل هذه الانتهاكات والتفسيرات الخاطئة للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم
